والاصل فيه قوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى يوفون
بالنذر وخبر البخاري من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن
نذر ان يعصي الله فلا يعصيه وخبر مسلم لا نذر في معصية
الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم والنذر نوعان نذر لجاج وغضب
كان كلمت فلانا فلله علي عتق او صوم ودية كفارة يمين
او هالتزمه كما سيأتي في باب الايمان والنذور ونذر تبرر يجعله
شاملا لنذر المجازاة وبعضهم جعلها نوعين نذر مجازاة
ونذر تبرر وهو ما سلكته كالاصل بقولي هو غير نذر اللجاج
نوعان احدها نذر مجازاة وهو ما علق بجلب نفعة
او دفع نقمة كان شفى الله مريضي او ذهب عني كذا فلله
علي او فعلي كذا او تاليهما نذر تبرر وهو بخلافه اي ما تعلق
بشيء يجب الوفاء به حالا وبالاول عند حصول المعلق
به لخبر البخاري السابق ثم الناذر المنذور
ولو بنية تعين عملا بتعيينه فلا يجوز ابداله والا اي
وان لم يعينه كان قال لله علي ان اهدي هديا ولم يقل
شيئا فلا يجوز غير نعم من دجاج وغيره لان مطلق النذر
يحمل على اقل ما وجب من ذلك الجنس وواجبه من النعم
شاة او سبع بدنة او بقرة كما في الاضحية والباقي من
البدنة او البقرة اذا اخرجها متطوع قبله الا كما مر وليس
للناذر هدي تصرف فيه ببيع او اجارة او اكل او غيرها
لخروجه بالنذر عن ملكه الا تصرف بذبح في وقته وتربيته
وركوب وحمل عليه للحاجة اليها وشرب لبن فله ذلك وان
دخل بذلك نقص ضمن باب كيفية الاستطاعة للنسك

هي

هي نوعان احدها استطاعة بنفسه بان يقدر على الركوب
بلا مشقة شديدة ويعتبر في وجود ذلك في حق الاعمى
وان يجد ذهابا وايابا مع امكان السير الدابة وما يقتضيه
الحال من محمل ونحوه الا ان يكون سفره قصيرا وهو قوي على المشي
وتعبيري بالدابة اعم من تعبيره بالراحلة وان يجد علفها كل
مرحلة والزاد وللماء وعتبها هنا في المحال المعتاد حملها منها
لان المؤنة تعظم بحملها لكثرتها نعم ان قصد سفره وهو يكسب
في يوم كفاية ايام لم يعتبر وجود الزاد والعبرة في وجوب ذلك
بثمن المثل وهو القدر اللائق بحق ذلك الزمان والمكان
وان يأمن الطريق ولو ظانا في النفس والبضع والمال ونحوها
وان يخرج مع المرأة محرم زوجها او عبدها وامرأتين
ثقتين لتأمن على نفسها وتلزمها اجرتهن ان لم يخرج الا بها
وتعبيري بذلك اعم واولى مما عبر به وثانيهما استطاعة
بغيره بان لم يقدر على الركوب الاستمساك السابق
وان يجد ما يستأجر به من يحج او يعتمر عنه كما مر عن نفقة
من تلزمه نفقته يوم الاستئجار والمعتبر اجرة المثل فاقل
او يجد متطوعا بذلك او من يحج او يعتمر عنه بالرتبة كان
يقول له حج او اعتمر عني واعطيك نفقتك فلو استأجره
بالنفقة لم يصح لجهالتها فيقع الحج او العمرة بكامل ذلك
عنه ويسقط به فرضه وذكرت في شرح الاصل فوائد
باب بالتنوين الضرورة بفتح مهملة وهو من
لم يحج حجة الاسلام اي او لم يعتمر عمرته لا صحة حجه ولا عمرته
عن غيره فلو نواه عن غيره وقع عن نفسه لخبر ابي داود

Copyright © King Saud University